سبق المفكر العربي ابن خلدون أوغست كونت إلى تطوير علم الإجتماع في العالم العربي بأربعة قرون حينما كان يصدر أعدادا لكتاب في التاريخ وأدرك أنه لابد من منهج يبين الصادق من الكاذب من الأخبار التاريخية، ومن ثم كانت مقدمته التي يناقش فيها طبائع العمران البشري وقوانين المجتمع الإنساني، والتي كتب لها من الشهرة ما لم ينله الكتاب الأصلي في التاريخ. لقد عالج ابن خلدون في هذه المقدمة معظم القضايا و المشكلات التي تعالج حتى الآن في إطار علم الإجتماع، لكن عمله لم يكتب له الإستمرار و الإتصال ذلك لأنه قد واكب سقوط الحضارة العربية الإسلامية وصعود الحضارة الغربية، يضاف إلى ذلك الحواجز اللغوية والثقافية التي أخرت تعرف المفكرين الغربيين على أعمال ابن خلدون وانجازاته، ولذلك فإن نشأة علم الإجتماع في الغرب كانت مستقلة عن نشأته في الشرق ويرجع الفضل في ظهوره إلى الفيلسوف الفرنسي أوغست كونت "auguste compte" في القرن التاسع عشر،ومن الجدير بالذكر أن علم الإجتماع الغربي النشأة هو الذي كتب له الإتصال و الإستمرار ومنه الوصول إلى العالمية والسيطرة كنظام فكري وعلمي وذلك بحكم ارتباطه بالحضارة الغربية.

أولا- ظروف نشأة علم الإجتماع:

يمكننا أن نصنف ظروف النشأة إلى ثلاث تطورات أساسية ترتبط ببعضها البعض ارتباطا جدليا وتتمثل هذه التطورات في:

- التطورات الإجتماعية والإقتصادية.
- التطورات الفكرية والفلسفية.
- التطورات السياسية.

1- التطورات الإجتماعية والإقتصادية:

بحلول النظام الرأسمالي الصناعي محل النظام الإقطاعي ظهرت مشكلات وظواهر لم تكن موجودة من قبل ويمكننا تلخيص أبرز هذه التغيرات على النحو التالي:

أ- ظهور المدينة الصناعية: أي تحول القلب أو المركز الإجتماعي للإنتاج فبعدما كانت القرية في ظل المجتمع الإقطاعي هي المركز الأساسي للإنتاج لارتباط النظام الإقطاعي بالإنتاج الزراعي، وبانفجار الثورة الصناعية أصبح هناك نظاما اجتماعيا جديدا للإنتاج اتخذ من المدينة مركزا له تتحكم فيه الطبقة البرجوازية الحضرية، وإثر هذا الإنقلاب الصناعي تطورت نظم المصانع الحديثة وظهرت فرص للعمل هائلة وبالتالي تحولت المدينة إلى مركز جذب لقوى العمل الموجودة في الريف فتحررت قوى العمل التي كانت مقيدة في النظام الإقطاعي وظهرت هجرات واسعة لقوى العمل على أمل البحث عن فرص أفضل للحياة والعمل لتظهر المدينة الصناعية بكل خصائصها.

ب- ظهور طبقة البروليتاريا: أي الطبقة العاملة الصناعية من الذين يعيشون في المدينة ليبيعوا قوة عملهم في سوق العمل، ونتيجة لفيض قوة العمل انخفضت الأجور وزادت ساعات العمل فخرج كل من النساء والأطفال أيضا للعمل مما ترتب عليه تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للطبقة العاملة الجديدة لتتحول المدينة من مكان لإقامة الصفوة السياسية والثقافية والإقتصادية إلى مدينة تضم تلك الأحياء المتخلفة التي تعيش على حيثياتها الطبقة العاملة المحدودة الدخل فظهرت مشكلات الفقر والإزدحام.

ج- ظهور الطبقة البرجوازية: بنشوء المدينة الصناعية بوصفها قلب النظام الإنتاجي الجديد يضم الطبقة العاملة الصناعية من ناحية، والملاك الجدد لوسائل الإنتاج الجديدة من ناحية أخرى ونعني بهم الطبقة البرجوازية، وهي الطبقة التي أرست دعائم النظام الجديد من خلال تبنيها للتطورات التكنولوجية والعلمية وتحويلها للرأسمال من الأشكال التجارية والمانيفاتورية إلى الأشكال الحديثة.

إن التقسيم الطبقي الحديث أدى إلى زيادة حدة التوتر في العلاقات الإجتماعية بين الطبقتين الصاعدتين (البروليتاريا والبرجوازية) نتيجة اتجاهات الطبقة البرجوازية، لتعظيم أرباحها بكل الطرق الممكنة (استغلال مجهود العمال،الأجور المنخفضة، زيادة ساعات العمل) وتحقيق مركز اجتماعي مسيطر جديد لتصبح بذلك قضية العلاقة بين الطبقات الإجتماعية واحدة من القضايا المركزية الجديدة في العلم الجديد نتيجة ظهور مشكلات الصراع والتنافس وبين المحافظة على الوضع القائم أو تغييره.

د- ظهور الملكية الرأسمالية أو المالية: وهو شكل جديد من أشكال الملكية لم يكن معروفا من قبل في النظام الإقطاعي ونعني به ملكية رأسمال الثابت (المصانع والآلات وغيرها) ورأسمال المتغير(المصرفي والمالي) بعدما كان الشكل البارز للملكية هو ملكية الأرض الزراعية، التي يتم توريثها من جيل لآخر ليصبح الشغل الشاغل للأفراد كيفية التعايش بسلام وطرق تحقيق الوئام الإجتماعي لأن النمط الجديد للملكية عند المفكرين غير شرعي نشأ أساسا نتيجة للجشع والإستغلال.

2- التطورات الفكرية والسياسية:

إن الحديث عن نشأة علم الإجتماع باتجاهاته الفكرية المختلفة لابد أن ينطلق من عصر التنوير، ذلك لأن القضايا التي أثارتها هذه الفلسفة قد لعبت دورا أساسيا في القضاء على المجتمع القديم والتمهيد لظهور النظام الجديد من خلال تركيزها على النقاط التالية:

أ- عقلانية الإنسان: وقدرته على الوعي بمصالحه وتوجيه التاريخ والمجتمع لصالحه.

ب- الكمال الإنساني: بمعنى أن الإنسان يمكن أن يصل إلى درجة الكمال إذا ما انتصر على النظم الإجتماعية التي تكبله.

ج- مشروعية النقد: بمعيار العقل الخالص بمعنى أن الإنسان من حقه أن ينقد كل شيء وأي شيء، وأن العقل هو الحكم النهائي في مجال تقييم الأفكار والنظم والمؤسسات.

د- مشروعية الثورة والتغيير: طالما أن الإنسان بمقدرته العقلية قادر على النقد والتمحيص فإنه قادر على إدراك مصالحه الحقيقية، ورفض ما يتعارض مع هذه المصالح تحت أي شعار، ومن ثم من حقه أن يثور على الأوضاع الإجتماعية التي يراها غير عقلانية وغير منطقية، ذلك أن الإنسان الفرد هو الغاية النهائية وهو الموجود الحقيقي أما المجتمع فهو موجود بالاسم فقط، وبالتالي ليس ثمة مصلحة اجتماعية وإنما فيه المصلحة الفردية، فالمجتمع هو مجرد وسيلة لتحقيق السعادة الفردية، والثورة والتغيير حق مشروع للأفراد بوصفهم يمتلكون سلاح النقد والتقييم الأساسي ألا وهو العقل.

لقد أخضعت فلسفة التنوير كل ظواهر المجتمع القديم للنقد بسلاح العقل الخالص (الدين،النظام الإجتماعي،النظام السياسي...) ونفت المطلق (الأشياء الثابتة والأزلية) وأكدت النسبي، فالتغيير والحركة هما سنة الوجود الإنساني والمادي والإجتماعي، مما جعل هذه الفلسفة تخضع للنقد من طرف التيار المحافظ الذي يؤكد على نقيض ما أثارته ويمكن أن نلخص بعض هذه الدعاوى فيما يلي:

- **المجتمع سابق** في وجوده على الأفراد وحياته لا تنتهي بانتهاء الوجود الفردي.
- **المجتمع هو الذي يصنع الفرد** ككائن اجتماعي وليس العكس وذلك من خلال التنشئة الإجتماعية التي تحول الفرد من مجرد كائن بيولوجي لا يتجاوز المستوى الحيواني إلى كائن إنساني.
- **الإنسان ليس كائنا عقلانيا تماما** بل أن سلوكه ينطوي على جوانب لا عقلانية أساسية، ومن ثم فإنه لا يستطيع أن يعي مصالحه، يترتب على ذلك أن الإنسان صنيعة لمجتمعه ومن ثم فليس من حقه الثورة والتمرد على خالقه (المجتمع) لأن ذلك لن يؤدي إلى تحسين الأوضاع الإجتماعية بقدر ما سيؤدي إلى تدمير الفرد ذاته (نفى مشروعية الثورة).
- **النظم الإجتماعية نظم طبيعية** لأنها تستجيب لحاجات إنسانية فطرية عامة وثابتة (كالأسرة والطبقة) وحتى الدين فإنه يستجيب للجوانب الغامضة والعاطفية وغير العقلانية في السلوك الإنساني، ومن ثم فالنظم الإجتماعية هذه نظم طبيعية وأبدية وغير قابلة للتغيير ولن يترتب على محاولة تغييرها إلا الألم والمعاناة.
- **إن كافة النظم الإجتماعية نظم إيجابية** بحكم أنها تؤدي وظائف مباشرة للبقاء الإنساني والإجتماعي، فهي إذن تشكل وسائل تمكن الإنسان من تحقيق ذاته وليس على نحو ما تذهب إليه فلسفة التنوير من أنها تؤدي إلى الإغتراب الإنساني.

من ناحية أخرى تمثلت مجموعة العوامل الفكرية في ظهور مجموعة جديدة من المذاهب الفكرية المفسرة للظواهر الإجتماعية والتي تعرف بمذاهب التجريبيين، تلك المذاهب التي بررت استخدام العقل أو التجربة في دراسة الظواهر الطبيعية والإجتماعية في نفس الوقت، حقيقة لقد اتخذ علماء الإجتماع الأوائل مواقف متعارضة ومتوافقة مع هذه المذاهب عند دراستها للواقع الإجتماعي، واسهم ذلك بالطبع في تحديث النظريات السوسيولوجية الأولى علاوة على ذلك ظهرت الإتجاهات الراديكالية النقدية خلال القرن

التاسع عشر أو الإتجاهات الليبرالية المحافظة والتي لعبت كل منها(الإتجاهات) دورا في تحديد القضايا التي انطلق منها علماء الإجتماع الأوائل عند تأسيس علمهم الجديد[1].
عادة ما يطلق على علم الاجتماع أنه "وليد الثورات" والمقصود بالثورات في هذا الإطار:
- الثورة الصناعية و الحضرية و التي نقلت المجتمع من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي.
- الثورة العلمية حيث حل العلم تدريجيا مكان الفكر الديني فتبدلت مصادر المعرفة.
- الثورات السياسية الإجتماعية وأهمها الثورة الفرنسية التي أسهمت في إحداث تغييرات في البنية الاجتماعية.
ومن الجدير بالذكر أن هذه المشكلات التي أفرزت إلى حد ما علم الإجتماع ما تزال تمثل حتى عصرنا الراهن أهم القضايا التي تشكل اهتمام هذا العلم.
سبق أن بينا في فقرات سابقة أن من أهم قضايا علم الاجتماع التي استأثرت باهتمام رواد هذا العلم قضية الموضوع وما ينبغي أن يدرسه العلم، وقد توصلنا إلى أنه رغم بعض الإختلافات في التعبير عما ينبغي التركيز عليه في الدراسة، إلا أنه يمكن أن نستنبط اتفاقهم على أن موضوع علم الاجتماع هو كل ما يتصف بصفة الاجتماعي أو المجتمعي أي تجمع الأفراد وتفاعلهم واحتكاك أفكارهم وميولهم ورغباتهم وما يحيط بذلك من شروط طبيعية وتاريخية.

[1] - عبد الله محمد عبد الرحمان: دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،1999،ص38.